

©Reuters

ميتشل مغادرا مقر الرئاسة برام الله أمس

ميتشل يلتقي عباس ونتنياهو مجددا

الأمريكية أمس الأول بأنه بلغ في تقدير فرص سلام الشرق الأوسط. وأبلغ عباس ميتشل في اجتماع أمس أنه يتعين على الإدارة الأميركية أن تعمل مع نتيناهو لإسقاط شروطه، في حال أرادت استئناف المفاوضات بسرعة. بالمقابل أصدر مكتب نتيناهو بيانا بعد لقاء ميتشل عباس شدد فيه على أن إسرائيل لا تضع ما وصفها بالشروط المسبقة لاستئناف المفاوضات. ودعا قادة السلطة الفلسطينية «إلى عدم إضاعة الوقت بالحديث عن كيفية استئناف المفاوضات والمباشرة بالتفاوض بدلا من ذلك».

ويربطانها. وكان ميتشل قد عقد أمس لقاء مع عباس في رام الله حضره عريقات الذي قال إن جولة ميتشل الحالية بالمنطقة لم تحدث اختراقاً رغم أهميتها، وأنه لا يوجد حتى هذه اللحظة اتفاق على استئناف المفاوضات المتوقعة منذ أكثر من عام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأضاف عريقات أن المبعوث الأمريكي وعد باستمرار جهود الإدارة الأميركية، وكر التزم الرئيس باراك أوباما بحل الدولتين. وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما اعترف في مقابلة نشرتها مجلة تايم

الأردن/مناعبات: رجع رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أن يعقد رئيس السلطة محمود عباس لقاء ثانياً خلال يومين بالعاصمة الأردنية مع المبعوث الأمريكي جورج ميتشل الذي غادر أمس الأراضي الفلسطينية. وقال عريقات في تصريحات إذاعية أمس إن ميتشل سيعود للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي، وأنه من المرجح أن يلتقي عباس اليوم الأحد أو غدا الاثنين في عمان. مع العلم أن الأخير سيبدأ منها جولة خارجية تشمل روسيا ورومانيا



عرب وعالم

111 ألف قتيل بزلزال هايتي



فرق البحث والإنقاذ الدولية نجحت في انتشال 132 شخصا قبل انتهاء عملها

هايتي/مناعبات: المنظمة الدولية المتحدة والولايات المتحدة على أن تتولى بينما أعلنت حكومة البلد المنكوب انتهاء عمليات الإغاثة والبحث عن أحياء عالقين تحت الأنقاض، مشيرة إلى أن عدد قتلى الزلزال الذي ضرب العاصمة بور أوبرانس منذ 11 يوما فاق 111 ألف شخص.

وبموجب الاتفاق مع واشنطن تستسق الأمم المتحدة الاستجابة الدولية للزلزال هايتي. ويبلغ قوام مهمة حفظ السلام هناك بعد زيادة حجمها 12651 من الجنود والشرطة، وهي مسؤولة عن مساعدة السلطات الهايتية للحفاظ على «أجواء آمنة ومستقرة»، وذلك حسب الاتفاق. وذكر الاتفاق أن حكومة هايتي تتحمل المسؤولية الأولية بشأن التصدي للكثافة والأمن وقيادة عملية التعافي وإعادة البناء.

ونص الاتفاق أيضا على أن قوات الجيش الأمريكي البالغ قوامها أكثر من 13 ألفا على الأرض أو قبالة سواحل هايتي، لن ترتدي الذوات الزرقاء الخاصة بالأمم المتحدة وستعمل تحت قيادة أميركية. كما تلزم الحكومة الأميركية في الاتفاق بدعم أعمال الإغاثة التي تقوم الأمم المتحدة إنها ينبغي أن تكون لها الأولوية.

وقتها قالت الولايات المتحدة إن مساعدتها لهذا البلد ستستمر فترة طويلة، وقالت سفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة سوزان رايس إن الاتفاق يشكل علاقة العمل بين بلدها والمنظمة الدولية على أرض هايتي ويضمن استمرار هذا التعاون في الأيام والأسابيع الصعبة القادمة. جاء ذلك في وقت لا تزال تحوم فيه شكوك حول مهمة آلاف من الجنود الأميركيين الذين أرسلوا إلى هايتي عقب الزلزال. وقد توافقت فنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا على اتهام الجيش الأمريكي بالشروع في احتلال هايتي بذريعة إغاثتها. وكانت منظمة «طباء بلا حدود» الفرنسية - وهي إحدى أكبر منظمات الإغاثة في العالم - قد التهمت الولايات المتحدة يوم الأربعاء بإسائة إدارة عمليات الإغاثة في هايتي والتنسب في تقارير شديدة لأطباء يحاولون تقديم مساعدات حيوية للضحايا.

وفي وقت لاحق هون مسؤولون أميركيون ودبلوماسيون غربيون من شأن التورات، وقالوا إن مثل هذا التصارب أمر خطمي في ظل الفوضى عقب كارثة بحجم زلزال هايتي. في الوقت نفسه أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الجمعية العامة بأن 70 من موظفي المنظمة الدولية قتلوا في الزلزال، لتكون تلك أكبر خسارة في الأرواح تلمى بها المنظمة في حادث واحد عبر تاريخها الممتد إلى 65 عاما. من جهة أخرى قالت الأمم المتحدة الجمعة إن «عددا كبيرا» من الأطفال أخرجوا من هايتي دون اتباع الخطوات القانونية المناسبة منذ تعرض البلاد للزلزال، والذي أدى إلى انهيار السلطة القضائية وغيرها من المهام الحكومية. من ناحية أخرى كشف خبراء الجيولوجيا صعوبة التكهن بموعد وقوع الزلزال، في الوقت الذي تحدثت فيه محطة إذاعية يهايتي عن احتمالات وقوع هزة أرضية ارتدادية للزلزال المدمر الذي ضرب البلاد خلال عقود نهاية الأسبوع. وقال خبراء الزلازل في واشنطن إنه من المستحيل التنبؤ بوقوع أي زلزال، إلا أنهم قالوا إن هناك احتمالا بنسبة 90٪ أن تتعرض العاصمة بور أوبرانس لزلزال آخر بقوة خمس درجات أو أكثر على مقياس ريختر في غضون الأيام الثلاثين القادمة.

باكستان تتواصل مع حركة طالبان الأفغانية

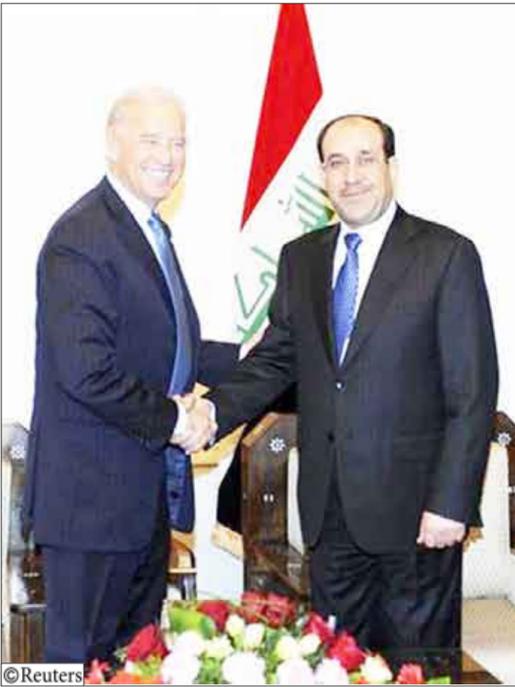
إسلام آباد/14 أكتوبر (رويترز): قالت وزارة الخارجية الباكستانية يوم أمس السبت إن باكستان تتواصل مع حركة طالبان الأفغانية «على جميع مستوياتها» في محاولة لتشجيع المصالحة في أفغانستان. وتابع عبد الباقست المتحدث باسم الوزارة مشيرا إلى جهود باكستان «لحلول التواصل معهم على جميع المستويات وكلنا نأمل أن تسفر جهودنا عن بعض النتائج».

فتح ملف المفقودين باكستان

أعدت المحكمة العليا في إسلام آباد فتح ملف قضية المفقودين الذين احتجزتهم الدوائر الاستخباراتية والأمنية السرية في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، في ظل مطالبات أهالي بمعرفة مصير ذوبهم المختفين بشكل قسري. وأشارت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور إلى أن الباكستانية آمنة جنودا لا تزال تأمل في العثور على زوجها الذي اختفى منتصف عام 2005 على أيدي دوائر الاستخبارات التي شكلت في عهد الرئيس السابق پرويز مشرف دولة داخل الدولة. وفي حين تقول آمنة إن زوجها مسعود جنجوة الذي كان يملك شركة للسليحة اختفى مساء 30 يوليو/ تموز 2005، يذكر المحلل السياسي في لاهور حسن عسكري رضوي أن قضية المعتقلين المختفين بشكل قسري ستترك أثرا على الدوائر الأمنية السرية والاتهامات بالفساد التي تواجهها. وضمت ساينس مونيتور إلى أن دوائر أمنية سرية قامت باعتقال عدة مئات من المواطنين في أعقاب هجمات سبتمبر وأخريين إثر أعمال العنف جنوبي وزيرستان، حيث تم احتجازهم في أماكن سرية بدعى الاشتباه بكونهم يتنمون أو لهم علاقات بالقبائل المسلحة، وجرى ترحيل عدد منهم إلى الولايات المتحدة ومقاضاتهم بصفقات مالية. وشهدت باكستان الشهر الماضي اضطرابات سياسية بعد إبطال المحكمة العليا عقوا عاما عن آلاف من كبار السياسيين

نائب الرئيس الأمريكي يزور العراق وسط خلاف بشأن الانتخابات

العلمية. ومن بين المسؤولين الذين اجتمع معهم بايند حسين الشهرستاني وزير النفط العراقي الذي يشرف على صفقات مع شركات النفط من شأنها أن تنقل العراق الى الترتيب الثالث بدلا من الترتيب الحادي عشر بين الدول المنتجة للنفط وتجعل انتاجه من الخام منافسا للإنتاج السعودي. وأضاف بايند مازحا أثناء التقاط صور «أود أن أقول في ضوء رخصتك المكتشف حديثا اني متاح للتبني». ولكن الخلاف على الانتخابات من الممكن أن يكون خطيرا.



©Reuters

المالكي (إلى اليمين) أثناء استقباله بايند في بغداد يوم أمس السبت.

وقاطع السنة الانتخابات العامة الأخيرة في 2005 ما عزز الغضب وادكى التمرد ضد القوات الأميركية والحكومة التي يقودها الشيعة، وذلك قد يحدث مرة أخرى إذا شعر السنة بأنهم استبعدوا ظلما من هذه الانتخابات. وقال مسؤول أمريكي رافق بايند في ثالث زيارة له للعراق منذ انسحاب القوات الأمريكية من المراكز الحضرية في يونيو حزيران الماضي أنه واثق من أن العراقيين سيحلون هذه الأزمة.

دور في هذه القضية وأنه لم يأت لتدخل في هذه القضية وإنما ليساعد العراق في علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وبيد العنف الطائفي بين الأغلبية الشيعية والأقلية السنية الذي أطلقه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 يتراجع. لكن الأمن العراقي لا يزال هشاً وكثيرا ما يختبر في التفجيرات الانتحارية وأعمال القتل التي ينفذها من يشبهه بانهم متمررون سنة مثل تنظيم القاعدة أو هجمات ينحى مسؤولون أمريكيون باللائمة فيها على ميليشيات شيعية تدعوها إيران. وانتخابات مارس هي اختبار حاسم لقدرة العراق على الحفاظ على الأمن وبناء مستقبل يجهه الاستقرار والرخاء في ظل اتفاقات النفط التي تقدر بمليارات الدولارات والتي بدأ العراق توقيعها مع شركات نفط

«أقول بناء على ما حدث في الشهور الأخيرة على الأخص إن مشاهدنا هو قدرة متميزة وكبيرة للعراقيين على حل خلافاتهم ونزاعاتهم عبر العملية السياسية. ولذلك اعتقد أنه لا مكان للولايات المتحدة أو أي دولة أخرى لحل هذا النوع من المشكلات للعراقيين لانهم يظهرهم قادرون تماما على حلها بأنفسهم». ويضيف بايند عدد الساسة الشيعة عن نظراتهم السنة في القائمة التي تضم 511 شخصا ممنوعين من الترخ. واستهدف الحظر بالأساس الجماعات العلمانية المتوقع أن تبلي بلا حسنا في الانتخابات على حساب الأحزاب الإسلامية الشيعية التي هيمنت على الحكم في العراق منذ الغزو.

بعد تفجر خلافات داخلية

قوات عسكرية تحيط بمقر محافظة صلاح الدين العراقية

المحافظ متهمين اياه «بالإهمال وسوء الإدارة» وتعيين خالد حسن الدراجي محافظا جديدا. وأضاف حمد «نشر قوات من الجيش والشرطة بالقرب من مبنى (محافظة) صلاح الدين هو لفرض الأمن في المحافظة». وأضاف «هذا الجراء احترازي... نخشى من قيام بعض العناصر الإرهابية باستغلال هذا الطرف (الخلفاء) وتنفيذ بعض العمليات الإرهابية».

المحافظ متهمين اياه «بالإهمال وسوء الإدارة» وتعيين خالد حسن الدراجي محافظا جديدا. وأضاف حمد «نشر قوات من الجيش والشرطة بالقرب من مبنى (محافظة) صلاح الدين هو لفرض الأمن في المحافظة». وأضاف «هذا الجراء احترازي... نخشى من قيام بعض العناصر الإرهابية باستغلال هذا الطرف (الخلفاء) وتنفيذ بعض العمليات الإرهابية».

وكانت الانتخابات المحلية التي جرت بداية العام الماضي أسفرت عن تشكيل مجلس المحافظة ورئيس المجلس ومحافظ. ويبلغ عدد أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين ثمانية وعشرين من ضمنهم مقعد رئيس المجلس. وقال عليوي لرويترز بالهاتف انه توجه الى بغداد لإقناع الحكومة المركزية بشرعية موقفه وعدم شرعية الجراء الذي قام به مجلس المحافظة وإقناع الحكومة المركزية بعدم المصادقة على اجراء المجلس. وأكد قائد الفرقة الرابعة اللواء صلاح الدين رشيد «إن القوات ستبقى في أماكنها

المحافظ متهمين اياه «بالإهمال وسوء الإدارة» وتعيين خالد حسن الدراجي محافظا جديدا. وأضاف حمد «نشر قوات من الجيش والشرطة بالقرب من مبنى (محافظة) صلاح الدين هو لفرض الأمن في المحافظة». وأضاف «هذا الجراء احترازي... نخشى من قيام بعض العناصر الإرهابية باستغلال هذا الطرف (الخلفاء) وتنفيذ بعض العمليات الإرهابية».

عواصم العالم

زلزال قوية تضرب كوستاريكا وبوليفيا

كوستاريكا وبوليفيا/مناعبات: ذكرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية أن بوليفيا وكوستاريكا تعرضتا بأوقات متزامنة تقريبا لزلزال قوية صباح يوم أمس وصلت 5.2 إلى 5.3 درجات على مقياس ريختر. وقالت الهيئة، إن زلزالا بلغت قوته 5.2 درجات ضرب الساعة 0908 حسب التوقيت الدولي، المنطقة الحدودية بين كوستاريكا وبنما الواقعة بين أمريكا الوسطى. وأوضحت أن مركز الزلزال كان على عمق 29 كلم وعلى بعد 30 كلم إلى الجنوب والجنوب الشرقي من منطقة غولفيغو في كوستاريكا. مضيفة بأن هزة ارتدادية بقوة 4.7 درجات أعقبته بعد نحو نصف ساعة. كما قالت الهيئة إن بوليفيا -لحدى دول أميركا الجنوبية- شهدت بوقت متزامن تقريبا زلزالين آخرين بلغت قوة الأول 5.3 درجات ووقع الساعة 0923 وكان مركزه على عمق 10 كلم وعلى بعد 69 كلم إلى الغرب والشمال الغربي من منطقة سانتا كروز. وأضافت أن زلزالا آخر بقوة 5.2 درجات ضرب المنطقة نفسها بعد الزلزال الأول بـ17 دقيقة. ولم ترد على الفور أي تقارير بشأن وقوع أضرار أو خسائر في الأرواح بكتلا الدولتين جراء هذه الزلازل.

تسوية نزاع حدودي بين بنجلادش وميانمار

قال مسؤول من بنجلادش يوم أمس السبت إن بلاده وميانمار اتفقتا على تسوية نزاع بشأن الحدود البحرية وضع قواتهما وجهها لوجه في خليج البنغال عام 2008 بعدما بدأت ميانمار التنقيب عن النفط والغاز. وأضاف وزير الخارجية محمد ميجارول قيس للصحفيين «جرى التوصل للاتفاق المهم بين الدولتين الجارتين في اجتماع عقد في الأونة الأخيرة».

وذكر ان مسؤولين من الدولتين سيلتقون قريبا لترسيم الحدود بطريقة تثبت حق بنجلادش في مناطقها البحرية لاستخراج الغاز. وأرسلت بنجلادش دورية بحرية الى المنطقة المتنازع عليها في أكتوبر تشرين الأول عام 2008 بعدما بدأت ميانمار التنقيب عن النفط والغاز. وحشدت كتلا المولتين قوات عند النقاط الاستراتيجية على طول الحدود البالغ طولها 320 كيلومترا والتي يرسمها جزئيا نهر ناف. وسحبت ميانمار فرقها لتتبعها ووافقت على حل القضية من خلال المحادثات. وكانت بنجلادش قد أجالت القضية إلى الأمم المتحدة للتحكيم بموجب الميثاق الخاص بالقانون البحري.

مقتل سبعة أشخاص في حادث خروج قطار إيراني عن مساره

مهران/14 أكتوبر (رويترز): أفادت الإذاعة الإيرانية الرسمية بأن قطارا للركاب خرج عن مساره في شمال شرق إيران يوم أمس السبت ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص. وقال مسؤول محلي يدعى محمد رضا كاظمي للاداعة «كان القطار قادما من مدينة مشهد في شمال شرق إيران متجها إلى طهران. حتى الآن قتل سبعة من بين 50 راكبا على متن (القطار) وأصيب 12 ... من المتوقع أن يزيد عدد القتلى».

وذكر التلفزيون الرسمي أن عدد القتلى ثمانية أشخاص مشيرا إلى أن أربعة مصابين حالتهم خطيرة. وكان قطار محمل بالوقود والاسمدة خرج عن مساره في عام 2004 في إقليم خراسان شمال شرق البلاد ما أسفر عن مقتل نحو 300 شخص.

محكمة تدب حاكما سابقا لصقلية تبهم تتعلق بالمافيا

باليرمو (مقالية) 14 أكتوبر (رويترز): أدانت محكمة استئناف إيطالية يوم أمس السبت السناتور سلفاتورو كوفارو الذي كان حاكما لصقلية بتهمة مساعدة المافيا ومناصرتها وحكمت عليه بالسجن سبع سنوات. وأيدت المحكمة حكما بالإدانة صدر عام 2008 وأضافت سنتين للحكم الأول الذي صدر على كوفارو بالسجن خمس سنوات. وأدين كوفارو الذي استقال من منصبه كحاكم لصقلية بعد الإدانة الأولى بتهمة مساعدة أشخاص لهم صلة بالمافيا وإفشاء معلومات سرية عن تحقيقات بشأن مكافحة المافيا. كما أدانته المحكمة الاستئناف يوم السبت بتهمة مستقلة وأكثر خطورة وهي مساعدة المافيا ومناصرتها وهي تهمة كانت محكمة الدرجة الأولى قد أرادت منها.

وينفي كوفارو كل التهم الموجهة اليه وقال انه سيطعن في الحكم أمام المحكمة العليا وهو الاستئناف الأخير قبل أن يصبح الحكم نهائيا. وقال للصحفيين «أعرف أنني لست رجل مافيا وأنتي لم أساعد المافيا أبدا».

وإذا خسر كوفارو استئنافه الثاني سيتعين عليه أن يؤدي عقوبته. وفي إيطاليا تطبق الأحكام عامة فقط عندما تستنفذ عملية الاستئناف تماما.

واتهم المدعون كوفارو بأنه عضو في جماعة ساعدت مافيا صقلية والمعروفة محليا باسم كوزا نوسترا بشكل غير مباشر عن طريق تسريب معلومات سرية عن تحقيقات تخص مكافحة المافيا وسعوا إلى استصدار حكم بسجنه في حزب الحدا الديمقراطيةين المسيحيين الوسطي وكوفارو هو حزب لا ينتمي إلى الائتلاف الحاكم الذي يقوده رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني لكنه كان مشاركا في حكومته السابقة.

بريطانيا ترفع درجة التأهب الأمني إلى المستوى قبل الأخير

نطالع خبراً يتصدر الصفحات الأولى لصحيفة الجارديان يفيد بقيام السلطات البريطانية برفع درجة التأهب الأمني إلى ثاني أعلى مستوى خلال الليلة الماضية خوفاً من تهديدات الإرهاب الدولي والتي ترجح حدوث هجوم. ومع ذلك أوضح الآن جونسون وزير الداخلية أنه لا يوجد معلومات استخباراتية تشير إلى هجوم وشيك. وأضاف «إن حالة التصعيد الأمني هذه لم ترتبط بالتحديد بتزايد تهديد الإرهاب الدولي في أعقاب فشل تفجير طائرة ديترويت يوم عيد الميلاد أو أي حوادث أخرى». وأشار إلى أن المركز المشترك لتحليل الإرهاب، اتخذ القرار بناء على مجموعة واسعة من العوامل، بما فيها نوايا وقدرات الجماعات الإرهابية بالملكة المتحدة وخارجها. وأكد جونسون على ضرورة الإيلاج عن أي حوادث مشبوهة قائلا «مازلنا نواجه تهديدا حقيقيا وخطيرا من الإرهاب الدولي، لذا أود أن أحث المواطنين على البقاء يقظين والاستمرار في الإبلاغ عن الظواهر المشبوهة للسلطات المختصة، وعلى

وموظفي الحكومة يواجهون تهما بالفساد، صدر قبل عامين بدعى كونه يتناقى مع دستور البلاد. وبمضي رضوي أن قرار المحكمة العليا الذي وصفه بالأول من نوعه في البلاد من شأنه أن يسلط الضوء على قضية المفقودين، ويضع مزيدا من التحديات أمام المؤسسة الأمنية والجيش الباكستاني. وفي حين كان رئيس المحكمة العليا افتخار تشوري نظر في قضية المفقودين الذين يقدرن بحوالي 1600 مواطن قبل عزله من منصبه نهاية عام 2007، عاد ليقتح ملف قضية المفقودين في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بعد عودته إلى منصبه ربيع 2009 إثر ما عرف بحركة المحامين وخروج مئات الآلاف من أنصاره إلى الشوارع. وطلبت المحكمة العليا في إسلام آباد الخميس الماضي من الحكومة تزويدها باللائحة كاملة بأسماء المواطنين الذين تم تسليمهم إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي أ) وأسماء أولئك المعتقلين في السجون داخل أفغانستان والهند ودول أخرى.

بإيدن في مهمة سرية طائرة بالهراق

كشفت صحيفة التليجز عن قيام البيت الأبيض بإرسال جو بايند نائب الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى العراق في مهمة سرية طائرة لتجنب حدوث أزمة السياسة التي تهدد بعرقلة الجدول الزمني الأمريكي للإسحاب هذا الصيف. وسيحاول بايند خلال مهمته الضغط على القادة العراقيين لمحاولاتهم فرض حظر على أكثر من 500 مرشح للانتخابات المقبلة بسبب علاقاتهم بالنظام البعثي السابق لصدام حسين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع السني، أحد الذين خدموا نظام صدام، ولكنه كان أداة لتعقب المتمردين السنة والبعثيين المستبدين. وتقول الصحيفة إنه إذا ما لم يتمكن هؤلاء من خوض الانتخابات، فإن أجزاء كبيرة من الطائفة السنية يمكن أن تقاطع مطلق القائد السني الكبير الذي ترك حزب البعث عام 1977، وعبد القادر وزير الدفاع